Arab Journal of Media Studies
Volume 6, Issue6, February2020

مجلة العربي للدراسات الإعلامية
المجلد 6، العدد6، فبراير 2020

ISNN : 2706 - 8935

الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي واثرها على التنمية والسلم المُجتمعي

اعداد الباحثة دكتورة مجد خليل القبالين

Media and Social media and its impact on development and societal peace

Researcher preparation Doctor: Majd Khalil Qabalin

الاستلام: 2019/12/12 القبول: 2020/02/12

Abstract

This study aimed at demonstrating the concept of development and societal peace as well as their relationship with each other, in addition to demonstrating the characteristics of societal peace and its elements that diverge to include authority, system, achieving justice and equality, instilling the principle of citizenship, the prevalent political culture, affiliation in addition to clarifying the mechanisms of societal peace after achieving it. These mechanisms include the legal, political, social and cultural mechanisms.

The study also addressed the importance of providing societal peace as well as the results related to that in achieving sustainable development and the culture of societal peace as well as enhancing it to achieve development. The study also addressed the relationship between media and social networks and their impact on development and societal peace, considering the media and social networks as main bases for globalization, which have positive and negative roles in achieving societal peace and the culture of societal peace. The study reviewed a number of criminology theories that interpret societal peace and its relationship with media and social networks.

After reviewing the relevant literature, the study cited a number of recommendations, including: the necessity of enhancing the role of the media institution and social networks in promoting the culture of societal peace as well as rejecting all the forms of terrorism and extremism, reinforcing the culture of accepting the other, rejecting the speech of hatred, rejecting all the types of societal violence, creating a security media contradicting the destructive one that threatens the safety of societies and enhances societal violence and terrorism, in addition to converting the media institution to center that contributes to achieving societal peace by combating the threats that face the society in order to achieve sustainable development with all its forms, considering the human being as the main source of development through all the civil society institutions of schools, churches and mosques that collaborate in order to achieve societal peace by promoting the culture of societal peace and achieving development inside the society, so that a state of stability, security and intimacy will prevail within the society and maintain peace between all the security, media, economic and social contexts.

الملخص

يهدف البحث الى توضيح مفهوم التنمية والسلم المُجتمع وعلاقتها معاً ، اضافةً الى توضيح خصائص السلم المُجتمعي ومقوماته والتي تتفرع الى السُلطة والنظام وتحقيق العدل والمساواة ، ورسوخ مبدأ المواطنة ، والثقافة السياسية السائدة ، والانتماء ، اضافةً الى توضيح آليات حماية السلم المُجتمعي بعد تحقيقه وبلوغه وتتفرع تلك الآليات الى آليات قانونية ، وسياسية ، واجتماعية ، وثقافية .

ISNN : 2706 - 8935

كما وتطرق البحث الى توضيح أهمية توفير السلم المُجتمعي والنتائج المُترتبة على توفيره في تحقيق التنمية المُستدامة ، وثقافة السلم المُجتمعي وتعزيزها لتحقيق التنمية ، اضافةً الى توضيح العلاقة بين الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي واثرها على التنمية والسلم المُجتمعي على اعتبار ان الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي احد اهم اذرُع العولمة والتي تقوم بدورين سلبي وايجابي في تحقيق وتعزيز السلم المُجتمعي وتعزيز ثقافة السلم المُجتمعي ، اضافةً الى استعراض مجموعة من نظريات علم الجريمة المُفسِرة للسلم المُجتمعي وعلاقته بالمؤسسة الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما وتم صياغة مجموعة من التوصيات بعد الاطلاع على الأدب النظري لموضوع البحث ومن اهمها : ضرورة تعزيز دور المؤسسة الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة السلم المُجتمعي ونبذ كافة اشكال التطرُف والارهاب ورفض الآخر وتعزيز ثقافة قبول الآخر ، ونبذ خطاب الكراهية ، ونبذ كافة اشكال العُنف المُجتمعي وتوفير اعلام امني مُضاد للإعلام الهدام المُهدِد لاستقرار المُجتمعات من خلال بث بذور الفتنة والعُنف المُجتمعي والتطرُف والارهاب وتحويل المؤسسة الاعلامية الى احد اهم المؤسسات التي تُساهم بشكل كبير في تحقيق السلم المُجتمعي من خلال التوعية ومُكافحة كل ما يهدد استقرار المُجتمع لتحقيق التنمية المُستدامة بكافة جوانبها على اعتبار ان جوهر عملية التنمية هي الانسان كفرد مروراً بالمدرسة والكنيسة والمسجد ومؤسسات المُجتمع المدني والتي جميعها تتعاون معاً لتحقيق السلم المُجتمعي من خلال تعزيز ثقافة السلم المُجتمعي وتحقيق التنمية داخل المُجتمع للوصول الى حالة الاستقرار والأمان والوئام داخل المُجتمع وتحقيق السلم بين جميع انساقه كافة الاجتماعية والاقتصادية والاعلامية والامنية.

الكلمات المفتاحية : الاعلام ، وسائل التواصل الاجتماعي ، التنمية ، السلم المُجتمعي.

ISNN : 2706 - 8935

المُقدِمة

يُعتبر كل من السلم المُجتمعي ووسائل التواصل الاجتماعي والتنمية من المواضيع المُهمة التي استأثرت اهتمام الباحثين ، وهذا الاهتمام نابع من مُنطلق ان السلم المُجتمعي احد اهم اذرع تحقيق السلام العالمي وتحقيق التنمية في المُجتمعات البشرية .

ويتفق الاسلام مع السلام العالمي ويدعوا له ويتمثل ذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضواً تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمى" .

ومع التحاقنا بركب التكنولوجيا ووصولنا الى القرن الحادي والعشرين وزيادة الحروب وارتفاع منسوب الصراع وسيطرة النظام الرأسمالي العالمي ، والعولمة وما رافقها من عولمة اجتماعية وعولمة اعلامية مُتعلقة بالإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وثقافة الصورة التي باتت تُشكِل تهديداً واضحاً لاستقرار المجتمع وسلمه بما تحتويه على مشاهد تُحرِض على العُنف ونقل اخبار الحروب وبث خطابات الكراهية تنخفض وتضمحل فُرص تحقيق السلم المُجتمعي بشكل كبير جداً ؛ لوجود الكثير من التحديات التي تحول دون تحقيق السلم المُجتمعي والتنمية البشرية بكافة مستوياتها ومجالاتها.

وكُل ذلك جعل الحكومات تقف عاجزةً في ظل التغيُرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم عن فرض السلم المُجتمعي والتنمية دون اللجوء الى مُساعدة العديد من المؤسسات الاجتماعية والاعلامية ، والدينية ومؤسسات المجتمع المدني ، ومؤسسة الاسرة التي تُعتبر النواة الاولى لتعزيز وغرس المبادئ والقيم التي تزيد من ترسيخ ثقافة السلم المجتمعي .

ولا بُد من التطرُق لموضوع لم تتطرق له العديد من الأبحاث العلمية وهو علاقة السلم المُجتمعي والتنمية بالمؤسسة الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي ؛ وذلك لأن الاعلام اصبح يُشكِل سُلطة رابعة لا يُمكِن التغافُل عن دورها الكبير في المُجتمع سواءً بمنحى سلبي ام ايجابي ، وسيتم التركيز على ضرورة تعزيز دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق وغرس ثقافة السلم المُجتمعي ؛ لتحقيق التنمية داخل المُجتمع بكافة المجالات .

والاردن باعتباره دولة تقع وسط اقليم مُلتهِب وتعيش وسط حزاماً ناسفاً يشهد حالة من الصراع والحروب والتنازع فمن جهة العراق التي تشهد صراع طائفي مُتأزِم ، ومن جهة سوريا ، ومن جهة مصر ، وهذا بدوره يعكس حالة الصراع على الاردن ويؤثر بشكل سلبي على سلم المُجتمع وامن الاردن واستقراره ، اضافةً الى دور الاردن في القضية الفلسطينية على اعتبار ان الوصاية على القدس هاشمية راجعة للمملكة الاردنية الهاشمية.

فهذا يجعل الاردن مُستهدف لزعزعة امنه واستقراره وسلمه وكل ذلك بدوره على التنمية بكافة مجالاتها ومستوياتها ولا يمكن إهمال ان الاردن يُعتبر من دول العبور لتجارة المُخدرات ، فبحكم موقعه الجغرافي المُهم مُهدد بزعزعة امنه واستقراره ، فلا بد من تعزيز ثقافة السلم المجتمعي واتخاذ الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة مهمة جدا لتعزيز السلم المجتمعي وتوعية الافراد على اعتبار ان الاعلام اصبح يشكل جزءا اساسيا من الحياة اليومية للأفراد.

السلم المُجتمعي .....المعنى والمفهوم

السلم كلمة تُعبِر عن ميل فطري في اعماق كل انسان وتحكي رغبة جامحة في اوساط كل مُجتمع سوي ، وتُشكِل غاية وهدفاً نبيلاً لجميع الأُمم والشعوب ، والسلم من السلام ، واصله السلامة اي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والاخطار.

ويُطلق مُصطلح السلم على ما يُقابله من حالتي الصراع والحرب ،حيث قال ابن منظور تسالموا اي تصالحوا ،والخيل اذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضاً ،والحديث عن السلم يكون على مستويات عديدة منها على صعيد علاقة المُجتمع بمُجتمعات اخرى او يكون على مستوى الوضع الداخلي للمُجتمع والعلاقات القائمة بين اجزائه وفئاته (ابن منظور ، ص :191- 192) ، فهُنالك مُجتمع يعيش حالة حرب وصراع داخليين ومُجتمع تسود اجواءه الوئام والمحبة والانسجام والوفاق.

ان اهم مقاييس لتقويم اي مُجتمع من خلال تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه ، فسلامتها علامة على صحة المُجتمع وامكانية نهوضه ، بينما اهتراؤها وتفككها دلالة على سوء وتخلف وتفكك شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المُجتمع ، وتهديد سلمه وتقليص فُرصة تحقيق التنمية فيه.

حيثُ قال (مالك بن نبي) :

" نستطيع ان نُقرر ان شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الاول الذي يقوم به المُجتمع ساعة ميلاده ومن اجل ذلك كان اول عمل قام به المُجتمع الاسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الانصار والمهاجرين.

ويُشير مالك بن نبي انه كُلما كانت العلاقات الداخلية السلمية هي نُقطة الانطلاق في تاريخ المُسلمين فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والانحطاط : لقد كان المجتمع الاسلامي ابان افوله غنياً ، ولكن شبكة علاقاته الاجتماعية قد تمزقت.

ISNN : 2706 - 8935

وهكذا فإن تطور اي مُجتمع يُقاس كماً وكيفاً في شبكة علاقاته ، وعندما يرتخي التوتر في خيوط الشبكة وتُصبح عاجزةً عن القيام بالنشاط المُشترك بصورة فعاله ، فذلك اشارة على ان المُجتمع مريض ، وانه يمضي الى نهايته ، اما اذا تفككت الشبكة نهائياً فذلك إيذان بهلاك المُجتمع فحينها لا يبقى منه غير ذكرى مدفونه في كتب التاريخ(مالك بن نبي ، 1974، ص :25-39).

بالرغم من تعدُد تعريفات السلم المُجتمعي الا ان تعريف السلم المُجتمعي Peace Community يُلامِس هذا الواقع ويحمل في مضامينه حالة السلم والوئام داخل المُجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه.

اما تعريف رودني سمولا (Rodney A. Smola) عميد كلية الحقوق بجامعة ديلاوتر في ويدذر الامريكية فلقد عرف السلم المُجتمعي في كتابه (حُرية الرأي والتعبير في مُجتمع مفتوح) ان السلم المُجتمعي هي تلك النتيجة التي افضت اليها المُمارسات الديمقراطية وحُرية التعبير ما بين شرائح المُجتمع عامة ضمن الدولة ، وهي نتيجة منطقية تستند عليها قوة البلد الداخلية من نواحي عديدة اقتصادية وتنموية (Rodney,1992).

ويُقصد بالسلم ...اشباع تلك الحاجة الفطرية لكل انسان على ارض المعمورة وهي الحالة الطبيعية التي تُشكل ذلك الانسجام والتآلُف بين الناس لتُفضي الى حالة من الهدوء والتفاهُم المُشترك ذلك ان الانسان ضمن طبيعة النفس البشرية ذاتاً يميل الى نبذ الكراهية والعداوة والحقد كونها اموراً مُعاكِسة للفطرة ، فالإنسان بطبعه اجتماعي يولد ضمن مجموعة ترى ذاتها ضمن مجموعات اخرى تعيش حالة من الاخاء بين مواطنيها وبصورة اوسع مع الأمم الاخرى.

وبالمُعطى السياسي فإن السلم يرمز الى استخدام تلك الادوات التي تضع لُغة الحوار والتفاهُم بين الافراد في المُقدِمة دون ان يتم فرض الآراء بالقسر او الإكراه ، وبذلك فإن السلم هي تلك الحالة الطبيعية في غرائز البشر او العكس هو استثناء تُمثله الحروب وان كانت بعض التحليلات الحديثة تتجه الى آراء تدفع الى تبرير القوة في حالات استثنائية ايضاً كحالة الدفاع عن الذات وبالمعنى الاعم الدفاع عن الأوطان (حسن الصفار ، 2002).

اهمية توفير السلم المُجتمعي

ان تحقيق السلم المُجتمعي عامل اساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المُجتمع ولتحقيق التنمية ، واذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخليين او ضعفت ، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار ، حيث تسود حالة الخصام والاحتراب ، فيسعى كل طرف لإيقاع اكبر قدر ممكن من الاذى والضرر بالطرف الآخر ، وتضيع عندها الحدود ، وتُنتهك الحُرمات وتُدَمر المصالح العامة ، حينها تشعُر كُل جهة بأنها مُهددة في جودها ومصالحها ، فتندفع باتجاه البطش والانتقام واحراز اكبر مساحة مُمكنة من السيطرة والغلبة.

وفي رحاب السلم المُجتمعي يُمكن تحقيق التنمية والتقدُم ، حيث يتجه الناس صوب البناء والانتاج ، وتتركز الاهتمامات نحو المصالح المُشتركة وتتعاضد الجهود والقُدرات في خدمة المُجتمع والوطن ، على عكس ما يحصل في حالة الخصام والاحتراب ، وانشغال كل طرف بالآخر ، وتغليب المصالح الخاصة والفئوية على المصلحة العامة والمُشتركة ، وفي مثل هذا الوضع لا تستحيل فقط التنمية والتقدم ، بل يصعُب الحفاظ على القدر الموجود والقائم فيؤثر على بناء المُجتمع وينهار كيان الوطن وتضيع مصالح الدين والامة ، وتختلف الاوضاع والظروف في البلدان التي ابتليت بفقدان السلم الاجتماعي والوقوع في فخ الاحتراب والتناحُر ، فهنالك بلد فقير وآخر غني ، وبلد آسيوي واخر افريقي ، وبلد تتنوع فيه الاعراق وآخر ينتمي مواطنيه الى عرق واحد وقومية واحدة ، وبلد تتعدد فيه الأديان والمذاهب وآخر يسوده دين واحد ومذهب واحد ، مما يعني ان عدم توفير السلم المُجتمعي قد يُداهم اي بلد لا يمتلك المناعة الكافية ولا يتسلح بقوة السلم المُجتمعي المتين (حسن ، 2002).

مقومات السلم المُجتمعي

لا يستقيم السلم المُجتمعي الا بمجموعة مقومات تدعم بمُجملها ترابُط المُجتمع واندماجه فضلاً عن التأثير في سلوكياته وبالتحديد في العلاقة بين اجزائه ، وتلك المقومات تتمثل بما يلي(معن ، 2006) و(هايل ، 2012) و (حسن ، 2002) :

فالمسألة ليست في حدود الرغبة والشعار ، او في وجود القناعة النظرية ، بل ترتبط بواقع حياة المُجتمع وشكل العلاقات الحاكمة بين قواه وفئاته ، واهم مقومات السلم المُجتمعي تتمثل في :

- **وجود السُلطة والنظام :** والذي يكفل ادارة وتحمُل شؤون المُجتمع للوقاية من حدوث الفوضى والصراع.
- **العدل والمساواة :** المُجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون ، وينال كل ذي حق حقه دون تمييز فيه لفئة على اخرى ، هذا المُجتمع تقل فيه دوافع العدوان وأسباب الخصومة والنزاع والصراع ، أما إذا ضعُف سُلطان العدالة وحدثت مُمارسات الظلم والجور وعانى البعض من الحرمان والتمييز ، واتيحت الفرصة لاستقواء طرف على آخر بغير حق فهُنا لا يُمكِن توفر السلم المُجتمعي حتى لو بدت امور المُجتمع هادئة ومُستقرة فإنه استقرار كاذب وهدوء زائف لا يلبثان ان يكشفا عن فتن واضطرابات مُدمِرة ، ومن هُنا جاء تأكيد الاسلام على ضرورة العدل واهميته في حياة البشر واعتبره هدفاً اساسياً لبعثة الانبياء وانزال الشرائع الالهية .يقول تعالى في سورة الحديد الآية (25) : (لقد ارسلنا رُسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) والقسط هو العدل ، ويقول تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القُربى وينهي عن الفحشاء والمُنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون) سورة النحل الآية (90).

ISNN : 2706 - 8935

فالمُجتمع عائلة كبيرة وعدم المساواة بين ابنائه وتمييز بعضهم على البعض الآخر جور يزرع الضغائن والاحقاد ويُضعِف حالة المودة والإخاء والالفة . فالطرف الذي يحظى بالامتيازات يشعر بالحصانة والعلو اتجاه سائر الاطراف مما قد يدفعه للطغيان والعدوان ، اما الطرف الذي يقع عليه التمييز فيشعر بالغبن والاضطهاد فيضعف ولاؤه لمُجتمعه ووطنه ويتصيد الفُرصة للانتقام واعادة الاعتبار ، وقد يُفتش عن جهات داخلية او خارجية يستقوي بها ، مما يخلق ثغرة في أمن المُجتمع والوطن تنفذ من خلالها مؤامرات الاعداء ودسائسهم.

- **ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المُجتمع :** كما ان العدل والمساواة يشمل المُجتمع الذي يعيش نوعاً من التنوع والتعدُد في انتماءاته العرقية او الدينية او المذهبية ، فيجب ان يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمان حقوقه ومصالحه المشروعة في ظل النظام والقانون من خلال التعامُل الاجتماعي ، فعلى سبيل المثال سنغافورة يعيش فيها اربعة مجموعات عرقية هي الصينيين 75% ، والماليزيين 15% ، والهنود والباكستانيين 7% ، والاوروبيين 2% ، وتتعدد فيها الديانات الى ستة ديانات تتمثل في البوذية ، والطاوية ، والكونفوشية 54% ، الاسلام 18% ، المسيحية 13% ، والهندوسية 4% وتتعدد فيها الاحزاب السياسية حيث تصل الى عشرين حزباً مُسجلاً رسمياً ، ومع هذا التعدُد فإن سنغافورة تعيش في حالة استقرار داخلي ووئام وانسجام امام هذا التعدُد في الاعراق والأحزاب والديانات.

النظام التعليمي : يُعد التعليم احد اهم مؤشرات التقدُم والارتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المُعاصِر ، واحد اهم قواعد البناء باتجاه المُستقبل ، اذ يُعتبر التعليم ومدى نوعيته احد المؤشرات الاساسية التي تُقاس عليها مستويات التنمية المُتحقِقة لدى الدول .

كما يُمثِل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية بمفهومها الشامل وذلك بالنظر الى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقُدرات ومعارف ومهارات الافراد الذين هُم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم ، فالتنمية ليست خلق شيء من العدم ، ولكنها استثمار للطاقات والقُدرات المادية والبشرية الموجودة في المُجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع. وبذلك فإن ارتفاع مستوى التعليم للدولة فضلاً عن انتشار مراكز البحوث التي تعتني بالفكر والدراسات العلمية المُتخصِصة في المجالات العامة وكذلك تلك التي تُعنى بالدراسات المُستقبلية بأبعادها الاستراتيجية ومُخرجاتها العملية تُمثِل احد اهم مُرتكزات الارتقاء الحضاري من جانبين: **الاول :** علاقة هذه المراكز الحميمة بصُناع القرار ودعمهم من خلال الاستشارة والتوصية التي تُقدِمها للدوائر الرسمية المُباشِرة او غير المُباشِرة.

الثاني : اهميتها في نشر الوعي والادراك الصحيح لدى المُجتمع في اي ظاهرة سياسية – اجتماعية ، او رفده برؤى فكرية وعلمية رصينة بهدف تنمية مداركه السياسية والاجتماعية بإطار علمي موضوعي .

وكما هو معروف في ادب العلوم السياسية هُنالك علاقة طردية بين العلم ومُخرجات التنمية ، وكُلما اخذت الدولة بالعلم وتطبيقات العلم ومُخرجاته كُلما ارتقت هذه الدولة بمسارها الحضاري وهُنالك تجارب عديدة لذلك منها على سبيل المثال ماليزيا التي افضت مُخرجات العلم فيها من دولة مُتخلِفة الى دولة مُتأخرة ثُم الى دولة سائرة في طريق النمو.

رسوخ مبدأ المواطنة

يُراد بالمواطنة تلك المكانة التي يكتسبها الفرد بمُجرد نشوء الدولة ، وقد ارتبط مفهوم المواطنة Citizenship حديثاً بظهور الدول القومية في اوروبا وذلك بعد تدعيم ارساء اسس السيادة لها عقب مُعاهدة ويستفاليا عام 1648 لتتسع الفكرة بعد ذلك في حيزها المكاني والزماني.

فالمواطنة بمفهومها القانوني هي تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يُميزه عن سواه من مواطني الدول الاخرى.

واتساقاً لذلك تُعد المُواطنة رابطة قانونية ؛ لأنها تُرتِب حقوق وواجبات المواطن تجاه دولته كما انها رابطة سياسية ؛ لأنها تمنحه حق المُشاركة السياسية في الدولة من قبيل مُمارسة حق الترشُح في الانتخابات بموجب الشروط القانونية المُتفق عليها طبقاً لقانون الانتخاب المُعتمد في الدولة فضلاً عن مُمارسة حقه السياسي الآخر وهو الانتخاب وفقاً لشروطه ايضاً ، كذلك يرتبط مفهوم المواطنة ومدى الشعور بها من عدمه بمفهوم الامن القومي للدولة ولو بجزء منه ، ذلك ان تعزيز انتماء المواطن بدولته من خلال تمتعه بكامل حقوقه المُقدرة في دستور الدولة طبقاً لمبدا العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتأديته بالمُقابل للواجبات المُكلف بها ستُفضي الى تعزيز الهوية الوطنية لديه ومن ثم رابطة الانتماء للدولة والوطن(فتحي ، 2012).

الثقافة السياسية السائدة

تُعد الثقافة السياسية Political Culture جُزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة للدولة ، وتُشير الى منظومة القيم والمُعتقدات السائدة لدى افراد مُجتمع مُعين والتي تُحدِد اتجاهاتهم نحو السُلطة السياسية ورموزها داخل المُجتمع والتي تُحدِد ايضاً سلوكياتهم السياسية ، وتتشكل الثقافة السياسية كانعكاس للوجود الاجتماعي للأفراد ، كما تعكس خصائص

ISNN : 2706 - 8935

البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المُجتمع خلال مرحلة زمنية مُعينة ، وتُسهم قيم الثقافة السياسية بهذا المعنى ، ووفقاً لطبيعة اتجاهات الافراد نحو السُلطة في تشكيل اتجاه الرأي العام نحو الظواهر المُختلفة لا سيما تلك المُتعلقة بالسُلطة.
واتساقاً لذلك فإن الثقافة السياسية لمُجتمع ما إنما تعكس تاريخ ذلك المُجتمع وخبرات افراده وطبقاته وفئاته السياسية عبر الزمان ، وبما ان تنمية المواطنة يُعد هدفاً اساسياً تسعى اليه جميع الحكومات والنُظم السياسية في دول تؤمن بثقافة التعدُدية السياسية وقبول الآخر المُخالِف في الرأي السياسي فإن مثل هكذا امر ينبغي ان يُفضي الى تعزيز أهمية احتواء الدولة لذلك التنوع الثقافي في المُجتمع وتوظيفه بصورة ايجابية ضمن تفهم المُقابل بما في ذلك الرأي الآخر المُتعارض مع بعض الافكار واحترام آراء وافكار الجميع ، وبما يُسهِم في خلق روابط مُنسجمة نوعاً ما تؤسس لأرضية صلبة تقود بالدولة ومواطنيها الى الارتقاء الحضاري فكراً واداءً.

الانتماء

يُراد بالانتماء لُغةً : الانتساب الى شيء والتعلُق به ، بينما يذهب المفهوم اصطلاحاً الى معنى الارتباط الحقيقي الجاد ، والاتصال المُباشِر مع امر مُعين يُعد جُزءاً اساسياً من البيئة المُحيطة بالفرد ليُجسِد ارتباطاً وجدانياً فكرياً ، معنوياً وواقعياً ؛ ليعكس صلة قوية من الترابُط بين الفرد والشيء المُنتمي له سواءً اكان وطناً ام عائلة.
ولا بُد من الاشارة الى ان للانتماء انواعاً مُختلفة فمنها الديني والفكري والوطني وهو الاهم ، وهو ما يرتبط مُباشرةً بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يُشير الى كافة المبادئ والحقوق والواجبات التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها ، ويُعتبر جُزءاً من اجزاء المُجتمع البشري فيها فيكون تعزيز الانتماء الوطني من خلال المُحافظة على الوطن والسعي الى النهوض بكافة قطاعات العمل فيه من اجل نموه وتطوره(حسن ، 2002).

تصنيف المُجتمعات من حيث درجة تنوعها وانسجامها

ويُصنِف عُلماء الاجتماع المُجتمعات من حيث درجة تنوعها وانسجامها الى ثلاثة أصناف تتمثل في :(حسن ، 2002) و (هايل ، 2012).
المُجتمع المُتجانس : ويُقصد به التجانُس النسبي وليس المُطلق ولا بشكل كُلي ، ويعني ان المُجتمع الذي يتكون من جماعة مُنصهِرة اجتماعياً وثقافياً فتتوحد الهوية الخاصة والعامة في هوية واحدة جامعة ، وتسود في هذا المُجتمع عملية الانصهار.
المُجتمع الفُسيفسائي : ويُقصد به المجتمع الذي يتألف من عدة جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة وتتصف العلاقات بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم الاتفاق على الاسس.
المُجتمع التعدُدي : وهو المُجتمع الذي يتشكل من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة ، إلا انها تمكنت من إيجاد صيغة تؤالف بين الهوية الخاصة والهوية العامة ، لكنها قد تتعرض لهزات بسبب تدخُل خارجي او تسلُط لجهة داخلية على حساب اخرى ، فمع وجود التنوع والتعدُد في المُجتمع لا بُد من ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع ، ليعيش الجميع في اطار المصلحة المُشتركة وفي بوتقة الوطن الواحد.
ومبادئ الاسلام وشرائعه العظيمة تُقدِم النموذج الأرقى للتعايُش بين الناس على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم على اساس العدل والمساواة وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع.
ففي السنة الاولى لتأسيس المُجتمع الاسلامي في المدينة المنورة وضع الرسول صلى الله عليه وسلم ما عُرف بصحيفة المدينة التي ذكرتها كُتب السيرة النبوية الشريفة ، وأشار اليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مُختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم .
وقد تضمنت هذه الصحيفة الاعتراف بمواطنة غير المُسلمين وعضويتهم في تكوين المُجتمع الجديد وحددت الواجبات التي عليهم والحقوق التي لهم شأنهم في ذلك شأن المواطنين المُسلمين.
وتقول احدى فقرات تلك الصحيفة التي املأها الرسول صلى الله عليه وسلم وامضاها : " إن يهود بني عوف امة من المؤمنين : لليهود دينهم وللمُسلمين دينهم ومواليهم وانفسهم إلا من ظلم او اثم.....".

ثقافة السلم المُجتمعي

جاء الربط بين كلمتي ثقافة وسلام للمرة الاولى في الحديث الدولي ليُصبِح مُصطلح حديث مُعترف به في ادبيات بناء السلام في اجتماع اليونيسكو عام 1989في ساحل العاج ، ثم تطور الامر لتُصبح ثقافة السلام برنامجاً مُتكاملاً لليونيسكو عام 1992 ، وهكذا تم تضمين ثقافة السلام في استراتيجية اليونيسكو من العام 1992 وحتى العام 2001 ليضُم عدداً من البرامج والانشطة والتعاون الدولي في مجال التعليم والثقافة من اجل تحقيق السلام.

ISNN : 2706 - 8935

وتنوعت آراء المفكرون والمنظرون حول مسألة ثقافة السلام ، منهم من ناقشها على المستوى الدولي حيث تأتي ضمن حوار الحضارات والثقافات والديانات ، وآخرون ركزوا على تناول ثقافة السلام من حيث نبذ العنف في تنشئة الاطفال وتبني مفاهيم التعايُش السلمي واللاعنف في التربية والتعليم ، ومع وضع تحديات العولمة والانتقال السريع للأفكار والثقافات بعين الاعتبار، واخيراً يتفق الاغلبية من الباحثين على تبني مفهوم شامل ومُتكامِل لثقافة السلام يدعم نشر اجواء التسامُح والوحدة بين العالم بدءاً من الاسرة واحترام الوطنيات والاثنيات والقيم المحلية ، والاديان والوصول الى حالة من المحبة والتسامُح يضمنها قوانين رادعة وعادلة وتنمية مُستمِرة تُحقق ثقافة السلام.

قامت الامم المُتحدة بتعريف ثقافة السلام بأنها : مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وانماط السلوك واساليب الحياة التي تستند الى مجموعة من الاسس تتمثل في:

- احترام الحياة وانهاء العُنف والترويج ثقافة اللاعُنف من خلال التعليم والحوار.
- احترام مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخُل في المسائل التي تُعد اساساً ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة وفقاً لمبادئ الامم المُتحدة والقانون الدولي.
- احترام حقوق الانسان والحُريات السياسية.
- تسوية الصراعات بطُرق سلمية ، وبذل الجهود للوفاء بالحاجات الانمائية والبيئة للأجيال الحاضرة والمُقبِلة.
- احترام وتعزيز الحق في التنمية ، واحترام وتعزيز المساواة والحقوق.
- الاعتراف بحق الفرد في حُرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.
- التمسُك بمبادئ الحُرية والعدل والديمقراطية والتضامُن والتعدُدية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهُم (مركز هردوا ، 2017).

ويتم من خلال نشر ثقافة السلم المُجتمعي إثارة الفطرة النقية في نفوس الناس ووجدانهم الانساني وتبعث عقولهم على التفكير بموضوعية وعُمق في توعيتهم لخدمة واقعهم ومُستقبلهم الاجتماعي والوطني ، كذلك تلفت تلك الثقافة انظارهم الى التحديات الكُبرى والأخطار الرئيسية المُحدقة بهم كأُمة ووطن ، وتدفعهم الى التنافُس الايجابي في الانتاج والعطاء والابداع ، ويتم زرع ثقافة السلم المُجتمعي من خلال تعزيز ثقافة قبول الآخر اولاً وعدم اشتراط تشابه الآخر لنا في كل شيء كشرط قبول لعضويته .

ان التعايُش السلمي بين المكونات الاجتماعية او بين المواطنين لا يعني بالضرورة تطابُق وجهات النظر حول مُختلف الامور والقضايا التي تهم المواطنين ؛ لأن تطابُق وجهات النظر بين المواطنين من الامور المُستحيلة ولا تتناغم مع نواميس الحياة الطبيعية التي خلقها الله تعالى ، فما دام الانسان يمتلك العقل الحُر والقُدرة على التفكير والنظر في امور الحياة فهذا يعني انه يمتلك إمكانية الاختلاف مع الآخرين في الفكر والمواقف ووجهات النظر ، ومن غير الطبيعي لعقول مُختلفة في القُدرات والمدارك ان تتطابق وتُجمِع وجهات نظرها ومواقفها على كُل القضايا ، فاختلاف الناس في افكارهم وتصوراتهم ومواقفهم تارةً يكون عاملاً رئيسياً مُساعِداً لعملية التعايُش الاجتماعي السلمي باعتباره هو الخيار الحضاري الوحيد الذي يكفل للجميع حُرية الاختيار ، وتارةً يكون سبباً اساسياً من اسباب الصراع والنزاع والتصادُم.

ان العلاقات الداخلية داخل اي مُجتمع طبيعي ان تتأثر بمُختلف العوامل السلبية والايجابية ، فهُنالك عوامل مُساعِدة على نمو تلك العلاقات وتوثيق اواصرها وترشيد مسارها وهنالك عوامل اخرى من داخل المُجتمع او خارجه تلعب دوراً سلبياً في الإضرار بالسلم المُجتمعي وإثارة الفتن والخلافات والنزاعات المُدمِرة ، ومن هُنا تحتاج المُجتمعات المُهتمة باستقرارها ووحدتها الدينية والوطنية الى اليقظة والوعي والى تفعيل المُبادرات والبرامج الوقائية والعلاجية المُساعِدة على حماية سلمها من التصدُع وتعزيز وحدتها وتضامُنها.

ويُمثِل القانون في المُجتمعات المُتحضِرة احد اهم العوامل الرئيسية لتحقيق السلم المُجتمعي من خلال تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين مُختلف الجماعات والأفراد ، ويعني حُكم القانون ان الناس متساوون بغض النظر عن الاختلاف في الجنس او الدين او اللون او العِرق ، وبغض النظر عن الموقع الاجتماعي او النفوذ السياسي كما يتحقق السلم المُجتمعي من خلال إعلاء صوت العقل وسيادة الحكمة واحترام الاختلاف ، وتعزيز العيش المُشترك والاقرار بالتنوع الذي يصون حُريات الانسان وحقوقه.

ويُعد السلم في مُقدمة القيم الانسانية العظيمة ، وهُنالك العديد من الاقوال المأثورة والمتواترة في هذا الشأن والتي شاعت في اعمال واقوال الفلاسفة والشُعراء والادباء والباحثين على مر العصور ، وجميعها تُمجِد السلم وتجعل منه قيمة اساسية عُليا ومحورية في حياة الشعوب والامم ، وحين يغيب السلم المجتمعي في اي مُجتمع تغيب معه الحقوق ، فلا يوجد اي مُبررات انسانية او دينية او اخلاقية تقدم أياً من الحقوق على حق الحياة وكرامة الانسان ، والسلم المُجتمعي هو الذي يحفظ الانفُس والمُعتقدات والحقوق ويُحقِق الوئام والسلام بين مكونات المُجتمع الواحد

وهُنالك ثقافة سلبية تقوم بنشر الكراهية والحقد بين الناس وتضخيم نقاط الاختلاف المحدودة والتعتيم على مساحات الاتفاق الواسعة وتبدأ بالتعبئة والتحريض تحت عناوين مختلفة : عرقية او مذهبية او قبلية.

وتبدأ عملية نشر ثقافة السلم المُجتمعي بدءاً من الاسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتي تعتمد على ترسيخ مبادئ وقيم التسامُح والسلام والديمقراطية وحقوق الانسان ، وان اسلوب الشدة لا يتوافق مع مُتطلبات النمو النفسي والانفعالي عند الاطفال بل يؤدي الى تكوين عُقدة النقص والضعف والاحساس بالقصور وتعزيز الروح الانهزامية لدى الاطفال ، ثم مناهج التعليم مروراً بالمدرسة ومؤسسات المُجتمع كافة الكنيسة والمسجد والجامعة ، ومؤسسات المُجتمع المدني من خلال تنشئة الأجيال على مبادئ الالفة والمحبة وقبول الآخر مهما اختلف عرقياً او دينياً ، ويتم ايضاً من خلال الاعتراف المُتبادل ببعضنا البعض وعدم مُمارسة سياسة الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء اتجاه من يختلف

ISNN : 2706 - 8935

عنا وعدم اعتبار انفسنا اننا الأصل وما عدانا دخيل علينا ، والاتفاق حول المصالح المُشتركة الحاضرة وضرورة وجود الحوار وثقافة قبول الآخر لتعزيز السلم المُجتمعي والقُدرة على تحقيق التنمية المُجتمعية وان يكون الحوار بيننا موضوعياً والتركيز على المشتركات في ثقافتنا وتعزيزها .

ويُستنتج مما سبق ان السلم المجتمعي يتمثل في حالة السلم والوئام داخل المُجتمع نفسه ، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه ، وان اهم المقاييس الاساسية لتقويم اي مُجتمع هي تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه ، فسلامتها علامة على صحة المُجتمع وامكانية نهوضه ، بينما اهتراؤها دلالة على سوء وتخلف .

ان تحقيق السلم المُجتمعي عامل اساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المُجتمع ، واذا ما فقدت حالة السلم الداخلي او ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار.

وفي رحاب السلم المُجتمعي يُمكِن تحقيق التنمية والتقدُم نحو المصالح المُشتركة ، وتتعاضد الجهود والقُدرات في خدمة المُجتمع والوطن (حسن ،2019).

خصائص السلم المُجتمعي

ثمة خصائص عامة يتمتع بها السلم المُجتمعي في المُجتمعات لا سيما تلك التي تتسم بصفة المُجتمعات المُركبة وتتمثل تلك الخصائص بما يلي(حسن الصفار ، 2002) و(هايل ، 2012):

1- تُشكِل المُجتمعات المُركبة التي تتوزع فيها شرائح المُجتمع الى فئات متنوعة قومياً واثنياً ودينياً وحدة قياس لتقييم وتشخيص حالة العلاقات الداخلية للمُجتمع ذاته.

2- تلعب الثقافة السائدة في المُجتمعات دوراً بارزاً في الدفع باتجاه الاندماج القومي من عدمه ، ذلك ان المفاهيم الاساسية كالانتماء والمواطنة تُعتبر حجر الزاوية ضمن اساس البُنيان المُتبقي للمُجتمعات المُتماسِكة.

3- يُعد التعليم ومُخرجاته من الوعي الادراكي احد اهم الادوات التي تُفضي مُخرجاتها الى تدعيم المُجتمعات وتُشكِل بنى هيكلية تحتيه يصعب انهيارها بتأثيرات مُضادة.

4- يُعد الاستقرار السياسي – الاقتصادي السائد في الدولة رُكناً مُهِماً من اركان وخصائص المُجتمعات الهادئة التي يتكرس فيها حالة السلم المُجتمعي ، اضافةً الى ارتكازها على قوة القانون والنظام والضبط العام.

5- تلعب التركيبة الاساسية للمُجتمع ونوعية التراتُبية السائدة فيه افقياً دوراً بارزاً في تحديد ابعاد الدور الناتج عنه ونطاق الافعال في تقرير مدى تدعيم ظاهرة السلم المُجتمعي فيه من عدمها.

6- تُعد التنشئة الاجتماعية للفرد ضمن البيئة الاجتماعية المُصغرة (الاسرة) الحلقة الاولى للدفع بالبنيان المُجتمعي نحو الاتجاه المُحبذ في إيجابيتها.

آليات حماية السلم المُجتمعي

ان تحقيق السلم المُجتمعي عامل اساسي لتوفير الأمن والاستقرار والتنمية في المُجتمع ، واذا ما فُقدت حالة السلم المُجتمعي او ضعُفت فإنه من الصعب عندها الحديث عن استقرار مُجتمعي لتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار ، وهو ما يمس جوهر الأمن القومي للدولة بمفهومه الحديث في ظل انتشار مخاطر التهديد زماناً ومكاناً وبأساليب مُتقدِمة وطبقاً للتغيُرات العالمية المُنفتِحة على المُجتمعات جميعها في ظل ما اصاب العالم من حسنات التكنولوجيا المُتقدِمة وسُرعة الاتصال والتواصل ، فعلينا ان انجد انه من المُهم جداً البحث في تلك الآليات التي تمنع تدهور حالة السلم المُجتمعي سواءً من الداخل او لمُجابهة تلك التهديدات المناوئة خارجياً ، وهذه الآليات تتمثل فيما يلي :

(معن ، 2006) و (فتحي ، 2012) و(هايل ، 2012) و (حسن ، 2002)

- آليات قانونية

يُعد القانون اهم وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ويتم الارتكاز عليه بشكل كبير في عملية ضبط سلوك الافراد وعلاقاتهم ببعض داخل المُجتمع ، وكما يصفه الباحث (رسكو باوند Resko paound) بأنه علم الهندسة الاجتماعية الذي يتم عن طريقه تنظيم علاقات الافراد الانسانية في المُجتمعات المُنظمة سياسياً.

ولذلك فان للقانون دوراً اساسياً في الحفاظ على التحام افراد المُجتمع وتماسكهم واستقرارهم ، وذلك من خلال تحقيق العدالة وتوفير الحُرية والامن بالتزام الافراد بالقواعد والاوامر التي تصدر من السلطات العُليا بقوة القانون.

ويُعد القانون الدستوري حجر الاساس في تحديد الابعاد الوظيفية للقوانين النافذة داخل المُجتمع ، ذلك ان تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه والالتزام به من اعلى سُلطة داخل الدولة الى ادناها يُعد امراً في غاية الأهمية لتدعيم امن المُجتمع وسير انتظامه واستقراره ، فالقانون واحترام تطبيقه من اهم آثاره الاجتماعية تنعكس على مُجتمع الدولة والمدينة على حدٍ سواء.

- آليات سياسية

تُعد السياسة الاداة الاكثر تأثيراً وتأثراً بالمُجتمع كونها وببساطة تسعى الى حُكم المُجتمع بطريقة مُنظمة لتحقيق غايات واهداف تصُب في خدمة ذات المُجتمع في اطار الشرعية السياسية ، وبذلك فإنها تؤثر بصورة ايجابية في المُجتمع كُلما انتظمت صورة الحُكم المُمارس من قبلها بآليات قانونية مُعتبرة ومشروعة ، بينما على العكس من ذلك سيكون تأثيرها سلبي كُلما استند الحُكم فيها على اهواء بعيدة عن الآليات الدستورية الضابطة لها ولأدائها.

ISNN : 2706 - 8935

ان السير بموجب الدستور في التعامُل السياسي الداخلي ....احزاب ، تيارات ، وانساق ، سيُفضي بالضرورة الى مُجتمع مُتماسِك ، وهذا هو قدر الدول المُتقدِمة وسواها السائرة بانتظام دستوري ذلك ان التعدُدية الحزبية الغير مُنتظمة بالأنظمة والقوانين الضابطة ستكون احدى العوامل الدافعة للفوضى والتشتُت المُجتمعي ، ان البيئة المكونة لمُجتمع الدولة هي التي تلعب دوراً اساسياً في التنضيج السياسي الافضل للمُجتمع ، فكم من دولة تعيش حالة تعدُدية حزبية وتُعاني من فوضى ، وكم من دول تتبع نظام ثُنائي الحزبية وتحضى باستقرار سياسي – اجتماعي ايضاً .

اذن العبرة هُنا تكمُن بالانتظام القانوني دستورياً ودرجة الوعي السياسي لدى المُجتمع ، فكُلما كان هُنالك تعدُدية غير مُنتظمة سينعكس الأمر على التشتُت المُجتمعي بين افكار وتيارات مُتعدِدة قد لا يجمعها سقف وطني واحد.

آليات اجتماعية

يُعد القانون الضامن الأساس لاستقرار المُجتمعات بما يتضمنه من آليات تستند اغلبها لمبدأ العقاب والثواب ، فهو يُحدِد التوجهات العامة التي تسير بموجبها جميع الافراد المكونين للمُجتمع ومن خلال القانون ليتم تأسيس ارضية اجتماعية صلبة تستند الى الدستور في تعامُل الافراد مع بعضهم في المُجتمع وكذلك مع السُلطة الحاكمة على اساس مبدأ المواطنة ، وتبدأ تلك الآليات الاجتماعية بدءاً من الاسرة مروراً بالمدرسة فالمسجد والجامعة وجميع مؤسسات المُجتمع المدني.

آليات ثقافية

تُعد المعرفة بمُخرجاتها العلمية احد اهم معايير القوة في عالم اليوم ؛ ذلك انها تفعل فعلها في نقل المُجتمع من شأن الى شأن آخر اكثر ارتقاءً وهو ما ينعكس على المُجتمع مُباشرةً ذلك ان المُجتمع المُتعلِم اكثر قوةً واقتداراً من سواه المُتخلف ، فهو عصي على الاختلاف في حالات التأثيرات المناوئة ، وبذلك فإن تدعيم العلم والمعرفة يُفضي الى زيادة الوعي الادراكي للمُجتمعات وهوما يقود بالمُحصِلة الى الوصول الى المُجتمع المُتمدِن.

ان تعزيز حملة المبادئ والقيم السلوكية والافكار الايجابية في المُجتمعات سيقود حتماً الى تحقيق ارضية جديدة من مفاهيم السلم المُجتمعي ومبدأ حُسن التعايُش السلمي مع الآخر ، ونبذ العُنف وتفضيل اللجوء الى وسائل سلمية وقانونية لحل اي نزاع ، ذلك ان الاحساس القوي بالانتماء الى لحُمة المُجتمع وعصبته بشكل يُصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مُباشِر الى هدم النسيج الاجتماعي ، او احداث تشوهات عميقة وجوهرية ومُتعمدة فيه ، وكل ذلك سيُفضي بالمُحصلة الى تحقيق السلم المُجتمعي وهو نقيض العُنف المُجتمعي لكن ذلك لا يعني انتفاء العُنف بصفة نهائية عن مُجتمع ما ، والا فسيقودنا ذلك الى نوع من المثالية ، ولن نستطيع تحويل هذا المفهوم الى مُمارسة حقيقية وواقعية.

النظريات العلمية المُفسِرة للسلم المُجتمعي والتنمية واثر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عليها

النظرية البنائية الوظيفية Constructivist theory Functional

ظهرت النظرية البنائية الوظيفية بداية القرن التاسع عشر ومن اهم روادها كلاودس ليفي(Clouds Levy)، ستراوس وكولدون(Strauss and Coldon)، وهي تُحاوِل تفسير السلوك الاجتماعي بالرجوع الى تفسير النتائج التي يُحققها هذا السلوك في المُجتمع ، فالمُجتمع في هذه النظرية يُمثل أجزاء مُترابطة ، يؤدي كل منها وظيفته من اجل خدمة اهداف الجميع ، وهذه النظرية ترى ان للمُجتمع نسقاً من العلاقات الاجتماعية ، ومن ثم تجمع هذه العلاقات في صورة مُنظمة اجتماعياً ، وبالتالي ينبغي النظر للمُجتمع نظرة كُلية باعتباره نسقاً يحوي مجموعة أجزاء مُترابطة ، كما يترتب على هذه الرؤيا التصويرية ان تستند الى تعدُد العوامل الاجتماعية ، كما ان التكامُل في المُجتمع لن يكون تماماً على الاطلاق ، وهذا يُحدِث الخلل او الانحراف الذي يحدُث في الكشف الاجتماعي ، وهذه الانحرافات التي يُمكن ان تحدث في النسق الاجتماعي يمكن ان تستمر لمدة تقصر او تطول (البداينة ، 2013) .

وتكمن هنا اهمية وجود علاقات اجتماعية مُستقِرة لتحقيق السلم المُجتمعي والتنمية فلا نستطيع ان نُقيم مُجتمع ما بمعزل عن العلاقات الداخلية بين انساقه خصوصاً ان تقييم مُجتمع ما ومعرفة درجة السلم المُجتمعي داخله تتم من خلال حالة العلاقات الداخلية فيه وبين انساقه ، فلا تتحقق التنمية والسلم المُجتمعي داخل مُجتمع يتسم بالصراع في علاقاته الداخلية.

نظرية سُلم الحاجات Maslow's hierarchy Theory

ظهرت عام 1943، ومن اهم روادها ماسلو(Maslow)، وهي تنقسم الى خمسة مستويات لتُشكل معاً هرماً قاعدته الحاجات الأساسية مُتمثلة بالطعام والشراب والسكن والجنس والملبس ، وهي حاجات أساسية لبقاء الانسان ، ثم يلي الحاجات الأساسية عند ماسلو اشباع حاجات الأمان والطمأنينة للفرد على نفسه وماله بما في ذلك تأمين دخل مُناسِب له ، والحاجات التي تليها على سُلم حاجات ماسلو هي الحاجات الاجتماعية والتي يندرج تحتها بالتأكيد الحفاظ على كرامة الانسان بالنظر لما يترتب عليه في مجال تحقيق

ISNN : 2706 - 8935

الذات فكُلما كان هُنالك حفاظ على توفير حاجات الانسان وخصوصاً فيما يتعلق بكرامته وشعوره بالأمان والطمأنينة ساهم ذلك في توفير السلم المُجتمعي وغلق جميع الأبواب التي تُهدِد استقرار السلم المُجتمعي والتنمية(البداينة ، 2013).

نظرية الثقافة الفرعية Sub – culture Theory

تدور الفكرة الرئيسية لنظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول ان الافراد الذين ينتمون الى الطبقة الاجتماعية الدُنيا يتميزون عن سواهم من افراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية مُعينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المُنحرف ، ومن اهم رواد النظرية (البرت كوهن Albert Cohen) ، (وولتر ميلر Walter Miller) ، وتُرجِع هذه النظرية الانحراف الى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمُجتمع حيث استفاد منظروا هذه النظرية من بعض مفاهيم نظرية الانومي ، ويُفسِر كوهن الانحراف بوصفه حصيلة تناقُض بين نوعين من القيم والمعايير احداهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى ، والأخرى تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى ، ومن اهم فرضيات هذه النظرية ان الانحراف في الطبقة الدُنيا يرجع الى احباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها (Cullen,1983) وان ابناء الثقافة الفرعية الجانحة لديهم القدرة على استخدام العُنف (الوريكات ، 2013).

وتفسر هذه النظرية السلم المجتمعي من حيث ان من يفتقدون لحقوقهم ولا يحصلون عليها ويعانون من الشعور بالظلم وعدم وجود عدالة اجتماعية والشعور بالإقصاء والاستبعاد الاجتماعي والتهميش والشعور بالانومي هم اكثر الافراد شعوراً بالنقمة على مُجتمعهم وبالتالي اكثر الافراد عُرضة للانضمام لجماعات او ثقافات فرعية مُنحرفة ترتكب جرائم التطرُف والارهاب والجريمة بكافة اشكالها مما يؤثر بشكل سلبي على السلم المجتمعي والتنمية وهؤلاء يشكلون تهديداً لاستقرار المجتمع ، وهُنا تتضح أهمية تعزيز ثقافة السلم المُجتمعي لغرس قيم المواطنة والإخلاص وتوجيه الطاقات بما يخدم المُجتمع للمُساعدة في الوصول الى حالة السلم المُجتمعي وبالتالي تحقيق التنمية .

نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام Dependence On Media Theory

تُعتبر نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام نظرية ذات منشأ سيسيولوجي وظيفي ، او نظرية بيئية ، حيث تنظُر للمُجتمع باعتباره تركيباً عضوياً ، ومن رواد هذه النظرية (ميلفين وروكيتش Melvin & Rukitsh) ، حيث قاما بوضع نموذج لتوضيح العلاقة بين وسائل الاعلام والانظمة الاجتماعية الاخرى ، وتقوم فكرة هذه النظرية على ان قُدرة وسائل الاتصال على تحقيق اكبر قدر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي سوف يزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل مُتميز مكثف ، وهذا الاحتمال سوف تزيد قوته في حالة تواجد عدم استقرار بنائي في المُجتمع بسبب الصراع والتغيير ، بالإضافة الى ذلك فإن فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يُمكِن ان تُصبِح تأثيرا مُرتداً لتغيير كُل من المُجتمع ووسائل الاتصال وهذه هو معنى العلاقة الثُلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمُجتمع (ميلفين وروكيتش ، 1993).

ومن أهم الفروض التي تقوم عليها نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام كما وردت في (ميلفين وروكيتش ، 1993) و (حلمي ، 2006) تتمثل فيما يلي :

- تنشأ العلاقة بين شدة الاعتماد ودرجة تأثير الوسيلة لدى الاشخاص ، وكُلما زادت المُجتمعات تعقيداً زاد اعتماد الافراد على وسائل الاعلام ، وتؤثر درجة استقرار النظام الاجتماعي على زيادة الاعتماد ، او قلته على مصادر معلومات وسائل الاعلام ،وكُلما زادت درجة عدم الاستقرار في المُجتمع زاد الاعتماد لدى الافراد على وسائل الاعلام.
- تزداد درجة الاعتماد على وسائل الاعلام في حالة قلة القنوات البديلة للمعلومات ، اما في حالة وجود مصادر معلومات بديلة تُقدِمها شبكات خاصة او رسمية او مصادر اعلامية خارج المُجتمع سيقل اعتماد الجمهور على وسائل الاعلام.
- يختلف الجمهور في درجة اعتماده على وسائل الاعلام نتيجة لوجود اختلاف في الاهداف الشخصية ، والمصالح ، والحاجات الفردية.

وتُفيد هذه النظرية في تفسير السلم المُجتمعي من خلال ان زيادة اعتماد الافراد على وسائل الاعلام مؤشراً على حالة القلق وعدم الاستقرار وانخفاض السلم المُجتمعي داخل المُجتمع وبالتالي التأثير على التنمية على اعتبار ان الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تُشكِل احد اهم اذرُع العولمة وتُشكِل سُلطة قوية في حياة الشعوب ، اضافة الى التأثير السلبي الذي تُمارسه وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام من خلال مشاهد العُنف وبث خطاب الكراهية ووجود اعلام ومواقع تواصل اجتماعي غير آمنه وخصوصاً مع غياب وجود اعلام امني.

نظرية الرصاصة السحرية (او الحُقنة الاعلامية)

Magic Bullet Theory Or Media Injection

ومن اهم روادها (كارل هوفلاند Carl Hofland) ، حيث شبهت هذه النظرية الاعلام كأنه رصاص سحري ينقُل الافكار والمشاعر من عقل الى آخر ، وشبهت الاعلام والرسالة الاعلامية كالمحلول الذي يُحقن من خلال الوريد ويصل لجميع اجزاء الجسم ، وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات تتمثل فيما يلي : (عصام ،2016) و (جون John ،1987)

- ان المعلومات تسري من وسائل الاعلام مُباشرةً الى الجمهور المُتلقي كما افترضت ان وسائل الاعلام ايضاً هي الطريقة الوحيدة للوصول الى الناس واقناعهم.

ISNN : 2706 - 8935

- اكدت هذه النظرية ان الجمهور المُتلقي لوسائل الاعلام جمهور سلبي ويتقبل كُل ما يُعطى له من مواد اعلامية ، ويتأثر بها مُتفاعِلاً معها ومُستجيباً لها كأنه خامة بيضاء ، فتؤكد على اهمية المُرسِل الاعلامي وسلبية الجمهور.
- تُقدم الرسالة الاعلامية مؤثرات او مُنبهات تؤثر في عواطف ومشاعر الافراد بقوة وتقود الافراد الى الاستجابة بشكل مُتماثِل ؛ لأنهم يمتلكون غرائز مُتشابهة.
- ان تأثير وسائل الاعلام قوي ومُباشِر؛ بسبب ضعف وسائل الضبط الاجتماعي مثل التقاليد والعادات المُشتركة.
- تُعتبر وسائل الاعلام كالقذائف التي تضرب كُل عين وكُل اذن وينتج عنها تأثيرات فورية وقوية ومُباشِرة على الفكر وعلى السلوك.
- المُرسل هو الذي يتحكم في العملية الاتصالية ؛ لأنه هو الذي يصنع الرسالة ويقوم بتصميمها وبنائها ، ويختار الوسيلة او القناة الاكثر انتشاراً وتأثيراً ؛ لعرض رسالته ويختار التوقيت والظرف المُناسِبين ، ويعتبر المُتلقي عُنصر ضعيف اثناء العملية الاتصالية ومفعول به ، في حين ان المُرسِل هو المُسيطر.

ويُمكِن توظيف هذه النظرية في تفسير اثر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على التنمية والسلم المُجتمعي من خلال دور الاعلام في التأثير على المُجتمع ودور الاشاعة وتناقُلها بين الناس وما تتركه من آثار سلبية تؤثر على حالة السلم المُجتمعي والتنمية داخل المُجتمع خصوصاً ان الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي باتت تُشكِل شريان اساسي في حياة الناس كافة.

نظرية الصراع Conflict Theory

ومن اهم روادها (ماركس Marx) ، (باريتو Pareto) ، (لويس كوزر Louis Kozer) ، (رالف داهرندوف Ralph Dahrendorf) تقوم على جُملة فروض تتمثل فيما يلي: (الوريكات ، 2013) و(مصطفى ، 2009).

- ان الحياة الاجتماعية تولد بطبيعتها الصراع لكونها تتكون من جماعات ذات مصالح مُختلفة ومتداخلة ، فالنُظم الاجتماعية ليست مُتحِدة ومُنسجِمة فهي تتضمن أشكال مُتباينة من القوة وتميل إلى التغيير سعياً لتأكيد ذاتها وضمان حقوقها والتخلُص من الطبقة المُسيطرة عليها، كُل ذلك لن يتأتى إلا عن طريق الصراع.
- الصراع هو نوع من التعامُل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة، أي ان الصراع conflict ينطبق على التفاعُل الذي يحدُث بين البشر وبعضهم البعض، فهو أكثر من التنافُس الذي هو أبسط صور الصراع، ومن صور الصراع المُعقدة : الأزمة ، والتوتر، والنزاع ، والصراع وهو تنازُع الارادات الوطنية والقومية، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقُضات بين أهداف الدول وامكانياتها ومحاولة الغاء المُقابِل وسحقه.

ويُمكِن توظيف نظرية الصراع لتحليل وتفسير السلم المُجتمعي من مُنطلق ان نظرية الصراع تعتبر ان الجريمة والانحراف وحدوث الصراع والقلق والتوتر وغياب السلم المُجتمعي والتنمية نتيجة طبيعية لحدوث الصراع بين المصالح الاجتماعية ، وان حصول الجريمة والقلق والتوتر داخل المُجتمع امر حتمي ؛ لأن القوانين القضائية والسياسية تعكس مصالح الطبقة الغنية القوية المُتحكِمة بالفُقراء والمُستضعفين ، اضافةً الى غياب سيادة القانون وعدم تطبيقه على الجميع الذي يُساهِم بدوره في التأثير بشكل سلبي على السلم المُجتمعي وبالتالي التنمية داخل المُجتمع ، اضافةً الى صراع الادوار داخل الأسرة الواحدة يؤثر بشكل سلبي في غرس بذور ثقافة السلم المُجتمعي لدى الاجيال منذ مراحلهم العمرية الاولى.

التنمية والسلم المُجتمعي

تُعرف التنمية على انها عملية الانتقال بالمُجتمعات من حالة ومستوى ادنى الى حالة ومستوى افضل ، ومن نمط تقليدي الى نمط آخر مُتقدِم كماً ونوعاً ، وتُعد حلاً لا بُد منه في مواجهة كُل ما يُهدِد استقرار المُجتمع وسلمه ، وهكذا تُصبِح عملية التنمية هي عملية تطوير القُدرات وليست عملية تعظيم المنفعة او الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والامني ، وحق التعبير والحفاظ على البيئة ، وحق المُشاركة في تقرير شؤون الافراد بين الاجيال الحالية والمُقبِلة ، والتنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمُعات السُكانية ، لكن التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة حيث بدا الاهتمام بها من قبل الباحثين والمُفكرين وصُناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (نصر ، 2008).

وتتمثل ابعاد التنمية العناصر الثلاثة المُتداخِلة للتنمية المُستدامة وهي : البيئة ، والاقتصاد ، والمُجتمع والتي يتم من خلالها تحقيق السلم المُجتمعي ، فالتنمية والسلم المُجتمعي يسيران في خطان متوازيان ، فلم يعُد مفهوم التنمية خاصاً بالجانب الاقتصادي بل امتد الى الجوانب : الاجتماعية والسياسية ، والثقافية والبيئية وانشطتها المُختلِفة ، فهي عملية مُترابِطة من النشاطات المُستدامة وفق منهاج تكامُلي يعتمد العدالة والمُشاركة في بناء المُجتمعات البشرية.

وتحقيق التنمية في بُعدها الاجتماعي في عالمنا العربي تتطلب العمل على اربعة محاور وهي :
(خالد ،2008)

- احترام الحقوق والحُريات العامة للأفراد والمجموعات نحو التمكين بحكم صالح .
- تمكين المرأة العربية من فُرص التنمية والمُشاركة العامة في تطوير المجتمع بإلغاء صور التمييز بينها وبين الرجُل.

ISNN : 2706 - 8935

- تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الانسان ضمن منظومة التنمية المُستدامة.
- اعادة القُدرات الانتاجية العربية وبنائها والتي تُعد مصدراً رئيسياً لرفاه اجتماعي راقٍ.

ان احترام حقوق الانسان يُمثِل احد اهم مداخل تحقيق التنمية ؛ لأن المُرتكز المحوري للتنمية الفعلية تقتضي دون جدال ان يكون التوحد تنموي مُنطلِقاً من بداية صحيحة ومادة مُستهدِفاً تحقيق اهداف التنمية الفعلية الشاملة المُتمثِلة في الكيان القوي اقتصادياً ، وسياسياً ، واجتماعياً ، وثقافياً وادارياً ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بدور فعال ومُشاركة للقاعدة المُجتمعية العريضة انطلاقاً من تمتُعها بحقوقها الاساسية واستثمار قدراتها ، وانطلاق طاقاتها اعتماداً على تأهيلها وتدريبها كماً ونوعاً ، وشعورها بمُشاركتها الفاعلة بما يُرسِخ شعورها بالانتماء واخلاصها وحماستها.

ان البعد الاجتماعي للتنمية المُستدامة يرى ان الانسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومُكافحة الفقر ، ويحتاج هذا الى تغييرات جوهرية في الانظمة الاقتصادية على الاخص ، ولكن هذا التغيير لا يُمكِن ان يتم الا من خلال المرو من الاعلى اي من اعلى السُلطة الحاكمة بل ايضاً من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المُختلفة ، ومُمارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارُكية تتضمن كافة قطاعات المُجتمع ، ويُساهم في التنمية الاجتماعية التي هي : عملية تغيير حضاري تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف الى خدمة الانسان وتوفير الحاجات المُتصِلة لعملة ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي ، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من اجل رفع مستوى المعيشة ومن اجل خدمة اهداف التنمية (ماجد وعثمان ، 2006).

الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي واثرها على التنمية والسلم المُجتمعي

ان دور المؤسسة الاعلامية لا يقل قيمة عن دور المؤسسة التربوية في التنشئة الاجتماعية للفرد ، الى جانب المؤسسة العائلية ، كما ان الوقت الذي يقضيه الطفل او الشاب في تعامله مع وسائل الاعلام لا يقل اهمية عن الوقت الذي يقضيه في المدرسة.

وفي عصر بتلك السمات من التطور التكنولوجي والانتشار الاعلامي الغير مسبوق بما يجعل الاعلام مؤثر اساسي يقوم بالعبء الاكبر في تكوين قيم وثقافة المجتمع يصبح الدور الاعلامي الان في نشر ثقافة التسامح والسلام اهم واكبر من اي وقت مضى ويقابل بتحديات عديدة تتعلق بتعدد المصالح المادية والاقتصادية والانتماءات الاعلامية بما لا يجعلها جميعا خاضعة لسياسة واحدة او يمكن ترويضها او تحميلها بمعايير والتزامات محددة وهو ما يشكل معوقا معظم الوقت في جذب الاعلام لتبني قيم وثقافة ما.

تساهم وسائل الاعلام في ضمان ديمقراطية المعرفة ، كما ان الوسائل الاعلامية السمعية البصرية تؤدي وظيفة ثقافية وتربوية حتى بالنسبة الى من يجهل الكتابة والقراءة ولمن لم يتعلم في المدرسة ، كما ان التعلم عبر وسائل الاعلام يقوم في جوهره على ترابط عضوي بين التعلم والترويح عن النفس.

وتعتبر من المصادر الاساسية للمعلومة والتي يبنى عليها وتعتبر ذات تأثير كبير في حياة الناس وتقوم عليها اتجاهات الجماعات حيال الاحداث الجارية سواء بالقبول او الرفض حيث تتولى وسائل الاعلام الدور الملموس في تشكيل موقف الجمهور المتلقي من القضايا المطروحة على الساحة المحلية والدولية ، ولا يتوقف تغيير الاتجاه والموقف على القضايا العامة او الاحداث المثارة بل يمتد الى القيم وانماط السلوك ، فقد يحدث ان يتقبل المجتمع قيما كانت مرفوضة قبل ان تحملها الرسالة الاعلامية او يرفض قيما كانت سائدة ومقبولة مستبدلا بها قيما جديدة.

ويعتبر الاعلام عامل هام مؤثر في عملية التحول من خلال ما يقدمه من معلومات قد تكون ايجابية او سلبية على المستقبل للمادة الاعلامية وفي حين جاءت ثورة الاتصال لتجعل من وسائل الاعلام فاعلا يسهم بقدر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والعملية التربوية بجانب الاسرة والمدرسة والنادي والمؤسسة الدينية ومراكز التوجيه والتوعية ، وتظهر فاعلية وسائل الاعلام في قدرتها على التحرك ، حيث يوجد المستقبل او الجمهور المستهدف في بيته او مكتبه او اي مكان يتجه اليه ، تخطب الكبير والصغير ، والمرأة والرجل ، واحتلت لنفسها مكانا في كافة ميادين الفكر والتأثير من ثقافة وترويح وتسليه وتوجيه وفق اساليب مستحدثة وتقنيات عالية ، مما يجعل الانسان يسلم عقله وعاطفته لجاذبية الوسيلة الاعلامية وبرامجها لتقوم بدور الاب والمعلم بل واحيانا بدور الافتاء والارشاد دون ان يدرك المتلقي ان ما تحمله الرسائل الاعلامية اليوم مشحون بقيم صاحب الرسالة يسعى لإحلالها محل القيم القائمة اذا كانت هذه القيم القائمة تتعارض مع اهدافه ومراجعه.

وتشير الدراسات العلمية في هذا الصدد الى ان اجهزة الاعلام تلقي بظلالها على الطفل المعاصر ايجابا او سلبا حتى انه يصعب عليه ان يفلت من آثارها وتحاول ان ترسم له طريقا جديدا لحياته واسلوبا معاصرا لنشاطه وعلاقاته ، ومن ثم فهي قادرة على الاسهام بفاعلية في تثقيفه وتعليمه وتوجيهه والاخذ بيده الى آفاق الحياة الرحبة.

من هنا ندرك اهمية دور وسائل الاعلام في نشر القيم والثقافات وما يمكن ان تشكله من تربية للنشئ بالإضافة الى دور المدرسة والاسرة وهو ما يفرض على الدولة بمؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني التعاون مع وسائل الاعلام المختلفة وتوقيع بروتوكولات ومدونة سلوك وقيم تسهم في بث وتعزيز قيم التسامح والسلام والديمقراطية وحقوق الانسان ، وايضا يجب ان نلتفت الى دور تلك المؤسسات جميعا في انتاج الافلام والمسلسلات والمواد السمعية والبصرية التي ترسخ وتدعم تلك القيم ومراقبة المنتج الفني الذي قد يقدم قيم عكسية وتقييمه ، كما يجب ان يتم تعزيز وعي الشركات لتسهم من خلال مسؤوليتها المجتمعية في تعزيز تلك الأفكار سواء بتقديم الدعم المالي والفني او بنشر ودعم تلك القيم في

ISNN : 2706 - 8935

موادها الاعلانية وبتكاتف تلك الجهود يمكن الانتصار على تحديات عصر التكنولوجيا والانتشار الاعلامي الغير خاضع لضوابط ملزمة وتعارض المصالح بحيث يستطيع ويقبل الجميع بضرورة تربية النشئ وتوعية الجمهور بقيم التسامح والتعايش السلمي.

ويمثل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي احد اهم واقوى اذرع العولمة والتي تقوم بدورين الاول سلبي يتمثل ببث خطابات الكراهية والفتنة وانتشار الاشاعة عند حدوث قضية تهز الراي العام وكل ذلك يؤثر بشكل سلبي على السم المجتمعي واستقرار المجتمع وبالتالي التأثير على التنمية بشكل سلبي (مركز هردوا ، 2017).

ويُستنتج مما سبق ان للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ادواراً عديدة لتحقيق السلم المُجتمعي ليتم الوصول للتنمية تتمثل تلك الادوار ب :

- نبذ خطاب الكراهية ونبذ الخطاب المُغلف بالدين والذي يُشجع على التطرُف والارهاب.
- تعزيز ثقافة السلم المُجتمعي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام.
- توفير اعلام امني مُضاد للإعلام المُغرِض الذي يهدف الى زعزعة استقرار المُجتمع وعدم ترك الجمهور المُستهدف فريسة للإعلام الهدام.
- التوعية والتثقيف وتقليص الفجوة الثقافية الكبيرة التي حصلت بين عناصر الثقافة المادية وغير المادية نتيجة الانفتاح المفاجئ على التكنولوجيا وثورة المعلومات .
- تعزيز قيم التسامُح والحوار وثقافة قبول الاخر.
- التوعية من مخاطر الصراع بين شرائح المُجتمع سواءً كان هذا الصراع على اساس طبقي ام ديني ام عرقي .

التوصيات

بعد اطلاع الباحثة على الادب النظري لموضوع البحث تم التوصل لمجموعة من التوصيات تتمثل في:

- توعية الأهل بأساليب التربية الصحيحة واساليب التنشئة الاجتماعية على اعتبار ان تعزيز ثقافة السلم المُجتمعي تبدأ منذ الصغر وليست وليدة اللحظة.
- تعزيز دور الجهات الامنية في الحفاظ على حالة السلم المُجتمعي داخل المُجتمع وتطبيق الانظمة والقوانين وسيادة القانون ، فمن امن العقاب اساء الادب.
- تعزيز دور اجهزة العدالة الجنائية المُتمثلة بالمحاكم والسجون ومراكز الاصلاح والتأهيل ومُعاقبة مُرتكبي الجرائم.
- تشديد العقوبات وتغليظها على مُرتكبي الجرائم ذات المساس بأمن الدولة واستقرار المُجتمع.
- توفير اعلام امني مضاد للإعلام المُغرِض والذي يهدف الى زعزعة استقرار المُجتمع.
- توعية الافراد بالطرق السليمة والصحيحة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- التوعية والتثقيف بطرق التعامل مع التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات لتقليص الفجوة الثقافية التي حصلت لدنا بين عناصر الثقافة المادية وغير المادية.
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز قيم التسامح والحوار وثقافة قبول الاخر واحترام الثقافات الفرعية والتعايش السلمي.
- عقد المؤتمرات العلمية والندوات واشراك الشباب بها لانهم اجيال المستقبل.
- تطبيق قانون الجرائم الالكترونية على من يرتكبون الجرائم الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي تهدف الى زعزعة استقرار المُجتمع وسلمه .
- عدم التهاون في تطبيق العقوبات الرادعة بحق كل من يرتكب جريمة تصب في النهاية لزعزعة استقرار وامن المجتمع وسلمه وبالتالي تأخير عجلة التنمية بكافة مجالاتها.
- تعزيز دور ادارة حماية الاسرة في التعامُل مع حالات العُنف داخل الاسرة .

ISNN : 2706 - 8935

قائمة المراجع

المراجع العربية

القُرآن الكريم
سورة الحديد الآية 25
سورة النحل الآية 90
- ابن منظور ، **لسان العرب** ، ج 3 ، ص 191- 192.
- ابو زنط ، ماجد ، وعثمان غنيم (2006) ، **التنمية المُستدامة : دراسة في المفهوم والمحتوى** ، مجلة المنارة ، المجلد (12) ، العدد(1).
- البداينة ، ذياب ، والخطار ، عارف ، والحسن ، خولة ، والخريشة ، خولة (2013) ، **نظرية علم الجريمة** ، كتاب مترجم ، عمان ، الاردن : دار الفكر للنشر والتوزيع .
- البداينة, ذياب والخريشه, دافع (2013), **نظريات علم الجريمة**, ط1, عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الصفار ، حسن (2002) ، **السلم المجتمعي : مقوماته وحمايته** ، بيروت : دار الساقي للنشر والتوزيع.
- العطار ، حسن (2019) ، **مفهوم السلم المُجتمعي** ، نُشِر في تاريخ 2 فبراير السبت ، الساعة 7:32 / متوفر الكترونياً .
- الوريكات ، عايد عواد(2013) ، **نظريات علم الجريمة** ، عمان ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .
- بن عبد الوهاب ، محمد ، **في مُختصر سيرة الرسول ص**لى الله عليه وسلم ، ص 100 ، الرياض : طبعة مؤسسة دار الكتاب السعودي .
- بيتيز ، جون (1987) ، **الاتصال الجماهيري** ، ترجمة عمر الخطيب ، الطبعة الاولى ، لبنان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- حسين عامر ، فتحي (2012) ، **حرية الاعلام والقانون** ، بيروت : دار المنهل اللبناني.
- خلف عبد الجواد ، مصطفى (2009) ، **نظرية علم الاجتماع المعاصر** ، الطبعة الاولى ، الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- خليل العمر ، معن (2006) ، **الضبط الاجتماعي** ، بيروت : دار المنهل اللبناني.
- ساري ، حلمي (2006) ، **التلفزيون وثقافة الخوف** ، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الحادي عشر 24-26 نيسان.
- سليمان الموسى ، عصام (2016) ، **الاتصال الجماهيري** ، الطبعة الثامنة ، الاردن : مكتبة جامعة اليرموك كلية الاعلام.
- عبد المولى طشطوش ، هايل (2012) ، **الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، بيروت : دار المنهل اللبناني.
- مالك بن نبي (1974) ، **ميلاد مجتمع** ، ص 25- 39 ، الطبعة الثانية ، طرابلس : دار الانشاء .
- محمد عارف ، نصر(2008) ، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاته** ، مجلة ديوان العرب ، عدد جوان ، القاهرة.
- مركز هردوا لدعم التعبير الرقمي ، **دعوة الى السلام : عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى** ، القاهرة . متوفر الكترونياً pdf .
- مصطفى قسام ، خالد (2010) ، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** الطبعة الاولى ، القاهرة : الدار الجامعية .
- ميلفين ، ديفلر ، وساندرابول روكيتش (1993) ، **نظريات وسائل الاعلام** ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، الطبعة الاولى ، القاهرة : الدار الدولية.

المواقع الالكترونية

http://hrdoegypt.org
https://elaph.com/Web/Opinion/2019/02/1236862.html

المراجع الاجنبية

- Rodney A . Smola, **Free Speech in an Open Society** , New York Vintage Books, 1992.